مذكرة الحزب المغربي الحر

حول إصلاح المنظومة الانتخابية
استعداداً للاستحقاقات التشريعية لسنة 2026

غشت 2026

معالي السيد وزير الداخلية المحترم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني، بصفتي الأمين العام للحزب المغربي الحر، أن أرفع إلى معاليكم هذه المذكرة المتعلقة بمقترحات الحزب بشأن إصلاح المنظومة الانتخابية، وذلك استجابةً للدعوة الكريمة التي وجهتها وزارتكم الموقرة إلى الأحزاب السياسية الوطنية للمساهمة في ورش الإصلاح المرتبط بالاستحقاقات التشريعية المقبلة لسنة 2026.

وإذ نثمن عالياً هذه المبادرة، فإننا نعتبرها محطة أساسية لترسيخ الثقة في العملية الديمقراطية، وضمان مشاركة واسعة ونزيهة لجميع مكونات الشعب المغربي، داخل الوطن وخارجه، وفقاً لمقتضيات الدستور وروح الخطاب الملكي السامي ليوم 30 يوليوز 2025.

إن حزبنا، وهو يستحضر مسؤوليته الوطنية والسياسية، يقترح من خلال هذه المذكرة مجموعة من التدابير العملية والتشريعية الرامية إلى: تعزيز نزاهة العملية الانتخابية ومنع المال الفاسد؛ تقوية التعددية السياسية والتمثيل الديمقراطي؛ تمكين الشباب والنساء والكفاءات؛ ضمان التمثيلية العادلة للجالية المغربية بالخارج.

راجين أن تساهم هذه المقترحات في إغناء النقاش الوطني، وتوفير الأرضية الملائمة لتنظيم انتخابات شفافة وتنافسية تعكس الإرادة الحرة للمواطنات والمواطنين.

وتفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

اسحاق شارية
الأمين العام للحزب المغربي الحر

السياق الوطني و الدستوري العام

تأتي هذه المذكرة في سياق يتّسم بتعدد التحديات السياسية والمؤسساتية، وبتزايد الحاجة إلى تجديد الحياة السياسية الوطنية، بما يعزز مبادئ الاختيار الديمقراطي، والتعددية السياسية، والشفافية. وهي مرتكزات أكدها دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في تصديره وفصوله الأساسية، كما رسّختها الخطب الملكية بشكل صريح ومستمر.

وقد جاء خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش (30 يوليوز 2025) ليؤكد على أن : " تهيئة الأجواء السياسية والمؤسساتية السليمة للانتخابات المقبلة تتطلب تعبئة مبكرة، بدءاً من مراجعة القوانين الانتخابية، بشكل تشاركي، قبل متم السنة الجارية، حتى تكون جاهزة في موعدها وتستجيب لتطلعات المغاربة."

إن هذا التوجيه الملكي يضع على عاتق مختلف الفاعلين مسؤولية تاريخية في بلورة رؤية إصلاحية عميقة، لا تقتصر فقط على البعد التقني للعملية الانتخابية، بل تشمل أيضاً جوهرها المتمثل في ضمان الديمقراطية وجودة الحياة السياسية.

الانتخابات كآلية ديمقراطية حقيقية

الانتخابات ليست مجرد لحظة إجرائية دورية، بل هي الآلية الأساسية لتجسيد الإرادة الشعبية وترسيخ مبدأ السيادة الوطنية. ومن ثَمَّ، فإن الأزمة الحقيقية لا تكمن فقط في النصوص القانونية، وإنما في تراجع الثقة بجدوى هذه الانتخابات، بسبب ما يرافقها من مظاهر تُشوِّه العملية الانتخابية وتضعف مصداقيتها، ومن أبرزها:

- هيمنة المال على الترشيح والتصويت؛
- استغلال العمل الجمعوي والمساعدات لأغراض انتخابية؛
- استعمال الدعم العمومي في غير ما خُصِّص له لأهداف سياسية ضيقة؛
- ضعف آليات المحاسبة الفورية في حالات الخروقات؛
- غياب تمثيلية حقيقية لشرائح واسعة من المجتمع داخل البرلمان.

وقد سبق لجلالة الملك، في خطاب 20 غشت 2007، أن أكد ضرورة حماية حرية اختيار المواطنين، مشدداً على أنه: "نرفض رفضاً قاطعاً أن تتحول الانتخابات إلى سوق للزيادة في الأسعار، أو وسيلة لاستغلال النفوذ، أو شراء للذمم."

انطلاقاً من هذه المرتكزات، يدعو الحزب المغربي الحر إلى إعادة النظر في المنظومة الانتخابية بما يضمن:

- تحصين العملية الانتخابية من تأثير المال الفاسد؛
- رقابة صارمة، خصوصاً من طرف الشرطة القضائية؛
- إشراف مسؤول للجهات المشرفة، بدءاً من وزارة الداخلية؛
- انسجام الممارسات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص.

التعددية الحزبية كضمان للاستقرار الديمقراطي

من أبرز ملامح تراجع الممارسة الديمقراطية في السنوات الأخيرة محاولة تركيز المشهد السياسي في ثنائية مصطنعة أو قطبية انتخابية موجهة، وهو توجه خطير يهدد التعددية الحزبية التي نص عليها الفصل السابع من الدستور المغربي، ويُفقد المشهد السياسي تنوعه وقدرته على تمثيل مختلف الاختيارات والتوجهات داخل المجتمع.

إن الحزب المغربي الحر يعتبر أن النظام الانتخابي يجب أن يكون أداة لترسيخ التعددية لا لتقليصها، وذلك من خلال:

- مراجعة عتبة التمثيلية التشريعية بطريقة علمية تحقق التوازن بين الإنصاف والفعالية؛
- عدم ربط التمثيلية بالقدرة المالية أو الحجم العددي فقط، بل بمدى القدرة على التأثير والمصداقية؛
- تفعيل مبدأ المناصفة وتكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب للوصول إلى التمويل والدعم الإعلامي؛
- زيادة عدد المقاعد البرلمانية، مع:
  - مراعاة الخصوصيات الجغرافية والديموغرافية لكل دائرة انتخابية؛
  - ضمان عدالة التمثيل والتوازن بين الكثافة السكانية والمساحة الترابية؛
- فتح المجال أمام الأحزاب السياسية في الإعلام العمومي، مما:
  - يمكن الأحزاب من عرض ومناقشة برامجها الانتخابية قبل موعد الاقتراع بسنة كاملة؛
  - يتيح للناخبين الاطلاع المبكر على البدائل السياسية وتقييمها بموضوعية؛
  - يُسهم في خلق نقاش عمومي جاد ومؤطَّر، ويعيد الثقة في العمل الحزبي؛

وفي هذا الصدد، نطالب بإعادة تقييم النظام الحالي للتمثيل النسبي، وفتح نقاش وطني حول جدوى اعتماد نظام انتخابي مختلط (لائحي+ فردي أو جهوي)، يوسع فرص تمثيل الأحزاب ذات البرامج الجادة حتى وإن كان حجمها محدوداً.

المال الانتخابي كأكبر تحدي أخلاقي ومؤسساتي

يُعتبر استعمال المال غير المشروع من أخطر التهديدات التي تواجه مصداقية العملية الانتخابية ونزاهتها. وللتصدي لهذه الظاهرة، يقترح الحزب المغربي الحر الإجراءات التالية:

- تكليف الشرطة القضائية بمتابعة دائمة لملف المال الانتخابي؛
- إحداث وحدة مركزية لمراقبة نزاهة الانتخابات، تضم ممثلين عن النيابة العامة والمجلس الأعلى للحسابات، مع وحدة متخصصة في معالجة المعلومات المالية؛
- فرض نشر تقارير مالية مفصلة وشفافة بعد كل حملة انتخابية؛
- تحديد سقف للمصاريف الانتخابية يتناسب مع حجم الدائرة، مع عقوبات مباشرة عند تجاوزه
- ربط الدعم العمومي بنزاهة الممارسة الانتخابية، مع سحب الدعم نهائياً عند ثبوت الفساد الانتخابي.
- تشديد العقوبات الجنائية والانتخابية
  * في حق كل من يثبت تورطه في إفساد العملية الانتخابية؛
  * يشمل ذلك استعمال المال أو الهدايا أو استغلال العمل الجمعوي لأغراض انتخابية؛
  * التنصيص على الحرمان من الترشح مستقبلاً كإجراء ردعي؛
- تمكين النيابة العامة والشرطة القضائية من:
  * صلاحيات موسعة لمراقبة سير العملية الانتخابية ميدانياً؛
  * إثبات حالات التلبس بالرشوة، شراء الذمم، أو أي ممارسة غير قانونية؛
  * تحرير محاضر رسمية فورية تُحال على القضاء؛
- تحميل المسؤولية الجنائية للطرفين
  * مساءلة كل من الناخب والمنتخب في حالات الإفساد الانتخابي؛
  * اعتبار الطرفين شريكين في الجريمة الانتخابية، ضماناً لردع الظاهرة من جذورها.

تفعيل مشاركة الكفاءات والشباب والنساء

لقد أفرزت الانتخابات الأخيرة نسبة متزايدة من الامتناع والعزوف السياسي، خصوصاً في أوساط الكفاءات المهنية والجامعية، وكذلك بين الشباب المتعلم، الذين يعتبرون أن الترشح للمؤسسات أصبح مشروطاً بالمال أو بالولاءات الشخصية، لا بالكفاءة والاستحقاق.

إن الحزب المغربي الحر يعتبر أن هذه الوضعية تهدد مستقبل الديمقراطية المغربية، ويقترح :

- تخصيص لوائح جهوية أو وطنية للكفاءات المهنية والعلمية، تُبنى على المسار العلمي والمهني والشهادات؛
- تعزيز تمثيلية الشباب والنساء عبر آليات غير شكلية، تقوم على التأهيل والتكوين السياسي المسبق؛
- فرض ديمقراطية داخلية حقيقية في اختيار مرشحي الأحزاب، مع ضمان آليات للطعن والتظلم ضد الترشيحات المبنية على المحسوبية؛
- اعتماد عتبة انتخابية (بين 3% و4%) مع تخصيص دوائر وطنية أو جهوية محدودة (20-30 مقعداً) للأحزاب التي حصلت على نسبة وطنية معتبرة (مثلاً 2%) ولم تتمكن من تجاوز العتبة في الدوائر المحلية.

الهدف: منع إقصاء الأحزاب الصغيرة الفعالة، وضمان التعددية النوعية، مع توسيع فرص المشاركة أمام الشباب والكفاءات دون أن يكون غياب الموارد المالية عائقاً أمامهم، وتشجيع هذه الأحزاب على العمل المنظم وطنياً وجهوياً، بدلاً من الاكتفاء بالمنافسة الرمزية.

مقترحات تقنية بخصوص يوم الاقتراع

إلى جانب الإصلاحات التشريعية، فإن ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية يمر عبر إجراءات عملية صارمة يوم الاقتراع، ومن أبرزها:

1. منع استعمال الهواتف المحمولة وأجهزة التصوير داخل المعازل الانتخابية، تجنباً لكل أشكال الضغط أو إثبات التصويت عبر الصور؛
2. تثبيت كاميرات مراقبة عند مداخل ومحيط مكاتب التصويت، مع احترام المعطيات الشخصية، لضمان تتبع شفاف ومنع أي خروقات محتملة؛
3. تقليص عدد مكاتب التصويت مع توسيع الطاقة الاستيعابية لكل مكتب، بما يُسهّل على الأحزاب توزيع مراقبيها ويعزز فرص المراقبة الميدانية؛
4. إلزام كل مكتب بوضع سجل توقيع يُسجِّل فيه الناخب قبل الإدلاء بصوته، بما يعزز المصداقية ويمنع التصويت المزدوج؛
5. توفير آليات تحقق بيومترية (البطاقة الوطنية الإلكترونية أو البصمة) في المكاتب الكبرى، لضمان هوية المصوّت بدقة،
6. اعتماد منصة رقمية وطنية لإرسال المحاضر الانتخابية مباشرة وبشكل فوري، مما يعزز الشفافية ويقلل من التلاعب.

تمثيلية الجالية المغربية المؤجلة

رغم التنصيص الدستوري الواضح (الفصل 17) على مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في المؤسسات التمثيلية، فإن هذه الفئة لا تزال محرومة من تمثيلية فعلية في البرلمان.

وعليه، يقترح الحزب المغربي الحر ما يلي:

- تخصيص دائرة وطنية للجالية المغربية بالخارج تضم ما بين 10 و15 مقعداً، يتم انتخاب ممثليها مباشرة في بلدان الإقامة، تحت إشراف القنصليات والسفارات؛
- اعتماد لوائح جهوية للجالية (أوروبا الغربية، أوروبا الشمالية، أمريكا الشمالية، إفريقيا، الخليج...) لضمان تمثيل عادل لمختلف تجمعاتهم؛
- تخصيص مقاعد ضمن الغرفة الثانية (مجلس المستشارين) لهيئات مدنية تمثل الجالية، بما يتيح التعبير عن قضاياهم التنموية والثقافية والحقوقية.

خاتمة: من أجل إصلاح سياسي جذري ومستدام

إن الاستحقاق التشريعي لسنة 2026 ليس مجرد موعد عادي، بل محطة مفصلية لترسيخ مشروع ديمقراطي حقيقي، يعيد الثقة في العمل السياسي ويجعل البرلمان مؤسسة ممثلة للإرادة الحرة للمواطنين، لا نتيجة هندسة مسبقة أو تلاعب انتخابي.

وتنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، فإننا أمام فرصة مواتية لاعتماد إصلاح انتخابي شامل قبل متم السنة الحالية، على أساس تشاركي وجريء، يراعي خصوصية الواقع المغربي وتطلعات الشعب نحو شفافية، نزاهة، ومصداقية في كل استحقاق انتخابي.

إن الحزب المغربي الحر، وهو يتقدم بهذه المذكرة، يعبر عن انخراطه الجاد في أي مسار وطني يروم تقوية البناء الديمقراطي، ويضع نفسه شريكاً لوزارة الداخلية ولسائر الفاعلين في صياغة مشروع إصلاح انتخابي مقبل.